جامعة شعبية

لرفع مستوى العمال

يدرس معالى وزير الشؤون الاجتماعيـــة فى هذه الأيام مشروع إنشاء جامعة شعبية صناعية للعمال تلحق فروعها بنقاباتهم ، وتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بالإشراف على إدارتها واختيار الأساتذة الممتازين فى كل فن لتدريب العمال على الطرق التى يجيدون بها مهنتهم ، وتمكينهم من دراسة أحدث ما يتعلق بهذه المهنة فى المبتكرات ، هذا إلى تعليم الأميين منهم القراءة والكتابة .

ومن أمثلة ذلك إنشاء مدرسة يتلقى فيها الطهاة — فى غير أوقات العمل — دروسا من طهاة ممتازين فى أصول الطهى ، حتى اذا أتموا دراستهم فيها ارتفع مستواهم من الناحية الفنية وزادت بذلك أجورهم .

ومن الأمثلة كذلك إنشاء مدرسة لتثقيف الخادم وإرشاده الى إجادة الخدمة ، وتعليمه آداب السلوك والطرق الحديثة لإدارة شؤون المنزل ونظافته .

على أن تعميم هذه المدارس المختلفة فى النقابات الأخرى كنقابات التجارين والحدادين وسواهم ، والمشروع على هـذا النحو يسد النقص الأساسى فى تكوين العامل المصرى ، وهو أنه — فى الغالب — لم ينل قسطا من الثقافة العامة أولا ، ولم يدرس صنعته دراسة منظمة ثانيا .

فأما النقص الأول فمنشؤه تأخر حركة التعليم الإجبارى فى مصر ، فالتعليم الإلزامى وهو أقل أنواع التعليم درجة وفائدة لم يعمم بعد ، وحتى لو عمم على أساسه الحالى فإن نتائجه الثقافية ضئيلة ، وقد اقتنعت وزارة المعارف أخيرا بهذه الحقيقة ، ففكرت فى تغيير أساسى لقواعد هذا التعليم .

على أن الحد الأدنى للثقافة العامة التى يجب أن يحصل عليها المواطنون ليس هو التعليم الإلزامى على كل حال ، إنما هو التعليم العام — كما ذكرت فى مقال سابق — وهذا التعليم تفكر الدولة فى جعله مجانيا كما صرح بذلك موظف كبير مسئول فى وزارة المعارف ، ومن الواجب أن يجعل إجباريا فى المرحلة التالية ، حتى نصل إلى مستوى الشعوب المتحضرة .

وعلى أية حال فمشروع الجامعة الشعبية يمكن أن يتدارك هذا النقص فى محيط العمال ، وإن لم يستطع الوصول بهم إلى هذا المستوى الذى نرجوه فى المستقبل لجميع أبناء البلاد .

وأما النقص الثانى فنشؤه أن العامل المصرى غالبا لم يتخرج فى مدرسة تعده لصناعته. لأن المدارس الصناعية لم تنشأ حسب حاجة السوق العملية ، ولم توضع برامجها لتلبية الحاجة فى هذه السوق . فانخرط فى سلك الصناعات المختلفة عمال تدربوا على الصناعة تدربا عمليا لا تصاحبه ثقافة ولا دراسة مستنيرة .

ونشأ عن هذا أن العامل المصرى ، الذى لا ينقصه الذكاء بشهادة الجميع ، تنقصه الدراية بصناعته كما ينقصه الذوق الفنى فيها ، بسبب جهله أولا ، وعدم دراسته شيئا علميا عن عمله ثانيا .

وكانت النتيجة المحتومة لهذين العاملين ألا يرتقى العامل المصرى فى صناعته إلا نادرا ، وألا يرتفع أجره كذلك ، ما دامت خبرته العملية لم ترتفع .

وفى هذا وذاك ضرر على العامل فى معيشته ، وضرر على الصناعة القومية فى مستواها . وكلاهما يستحق الالتفات والعناية ، ويستدعى العلاج والمحاولة .

* * *

وفى البلاد التى ثبتت فيها أقدام الصناعة ، وارتقت الحركة العمالية ، ونضجت المؤسسات الاجتماعية ، يقوم بهذه المهمة — التى نرجو أن تقوم بها الجامعة الشعبية — النوادى الخاصة والعامة لطوائف العمال .

ففى هذه النوادى بجانب الألعاب الرياضية وألعاب التسلية ، تقوم المكتبات التى تهيىء للعامل وسائل الثقافة النظرية العامة أو الخاصة بعمله ، وتقوم كذلك حجر الدراسة لتزويد العامل بقسط من هذه الثقافة وتلك ، وإعانته على ترقية مستواه الذهنى والحرفى ، وبجانب المكتبات وحجر الدراسة ، توجد غرف العمل ؛ وهذه يقوم بالتدريب فيها اختصاصيون فى الحرفة يزودون العامل بالمرانة والدربة ، ويرفعون مستوى كفايته العملية .

وطبيعى أن تحتاج مثل هذه الخدمات الاجتماعية الى المال ، وهذا المال لا يضن به أصحاب العمل هناك على النوادى والهيئات الاجتماعية ، لأن أصحاب العمل هناك قوم مثقفون بعيدو النظر فضلا على تمكن الروح الاجتماعية فى نفوسهم ، فهم يعرفون جيدا أن ما يتبرعون به لهذه المؤسسات لا يضيع سدى ، بل يعود بالفائدة على مصانعهم وأعمالهم ، لأنهم هم الذين سينتفعون بمهارة العامل وثقافته ، وهم يعرفون جيدا كذلك أن العامل هو أداة الإنتاج فلا يستكثرون عليه ما يبذلونه للآلة من الوقود والتشحيم والتنظيف !

فاذا وجدت هذه الروح عند أصحاب العمل فى مصر فلا شك أنهم يساعدون وزارة الشؤون الاجتماعية مساعدة جدية فى مشروعها العظيم ، الذى تنهض بمثله فى أوروبا وأمريكا جماعات الخدمة العامة ونوادى العمال ، بما تحصل عليه من مال يؤدى معظمه أصحاب الأعمال .

ويذكرنى مشروع الجامعة الشعبية للعمال بالمدارس الشعبية فى الدول السكندنافية ولا سيما الدانمركية ، فعلى هذه المدارس قامت ثقافة الشعب الدانمركى ، وقام اقتصاده القومى ، بل قامت حضارته كلها وهى حضارة من الدرجة الأولى فى العالم .

وهذه المدارس تعنى بالشؤون الزراعية لأن الدانمركة بلد زراعى تقوم ثروته على الإنتاج الزراعى والصناعات الزراعية ، مما يجعل مصر قريبة الشبه بها ، ويجعل مدارسها الشعبية هذه ممكنة التحقق فى هذه البلاد .

وعن هذه المدارس يقول الأستاذ أمير بقطر فى كتابه " الدانيمركة " ما يأتى :

" ابن الفلاح فى دانيمركة أو بنته — يتم دراسته الأولية (أو الابتدائية إذا شئت) فى الرابعة عشرة من عمره ، ولكنه لا يلتحق بالمدارس الثانوية العادية التى تؤدى فى النهاية إلى الدراسات الجامعية أو المدارس الفنية أو المهنية العالية . ولكنه يشتغل بالزراعة ، إما مع والديه أو أحد أقاربه أو غير هؤلاء . ويبقى لذلك إلى سن الثامنة عشرة على الأقل . وفى هذه السن يلتحق بمدرسة ثانوية شعبية حيث يتلقى فى فترة قصيرة ما يؤهله بحق أن يشترك فى حياة قومه الزراعية ، ويتزود بالثقافة التى تجعله عضوا عاملا فى عشيرته ، والجماعة والبيئة التى يعيش فيهما " .

والمواد التى تدرس فى هذه المدارس عادة هى ، اللغة والخط والمطالعة وتاريخ أدب اللغة والتاريخ والقانون وعلاقتهما بالأحوال الاجتماعية والجغرافيا والعلوم الطبيعية والصحة والحساب والرسم والرياضة البدنية والخياطة والدروس الزراعية .

ويخيل إلىّ أن البيئة المصرية تحتمل التفكير فى مثل هذه المدارس بجانب المدارس الصناعية . فالزراعة المصرية متخلفة وإنتاجها لا يتفق مع الإنتاج العصرى ؛ ومرجع ذلك الى جهل الفلاح المصرى والى جموده على الطرق الزراعية القديمة .

فلو وجدت فى الريف مدارس من هذا النوع لفترات قصيرة لا تتجاوز ثلاثة أشهر كل عام ، يلتحق بها من يتمون التعليم الأولى ويشتغلون بالمزارع ، لاستطاعوا أن ينموا معلوماتهم وأن يزيدوا ثقافتهم ، وأن يدخلوا تغييرا فى وسائل الإنتاج الزراعى الحديث .

وهو اقتراح نضعه تحت نظر وزارتى المعارف والشؤون الاجتماعية بجانب مشروع الجامعة الشعبية للعمال .

وحين نجد بلادا صغيرة محدودة المساحة الزراعية كالدانيمركة تستطيع أن تنتج من الزراعة والصناعات الزراعية ما تبلغ به قيمة صادراتها السنوية أكثر من خمسين مليونا من الجنيهات ، ونعلم أن لهذه المدارس اليد الطولى فى هذا الإنتاج وفى هذا الرخاء ، فضلا على الرقى الاجتماعى . فان هذا كله يشعرنا بأن التفكير فى مثل هذا الاقتراح ليس مجهودا ضائعا ولا عبئا فارغا ، ولا مستحيلا من المستحيلات !